عُلُومُ القُرآنِ
بينَ تَنَاقُضاتِ الرِّوايةِ وواقعِ التَّاريخ.

د.عبد الحميد بوكعباش
جامعة جيجل الجزائر

المقدّمة:

علومُ القرآن هي مجموعةٌ من المعارف، تساعد على الفهْم الأمثل للنصّ القرآني، فهي في واقع الأمر، ليست علوماً قرآنية، بل إنسانية، سواء كانت تقليدية قديمة، أم إنسانية معاصرة، يتوسّل بها كلُّ دارس، للخطاب القرآني على إدراك معانيه ودلالاته وأحكامه بشكل أفضل، إنها معارف غير محصورة أو مقيّدة بزمنٍ ما(القرن الأوّل والثاني للهجرة) مثلاً، ولا بموضوع واحد من موضوعات المعرفة كعلوم اللغة، من علم المفردات وأساليب البلاغة وفنون التركيب، فأحداثُ السيرة ووقائع التاريخ، تاريخ ما قبل النزول وما بعده، الإقليمي والعالمي، ومكتَشَفات العلم ونظريّات المعرفة، على اختلاف أنواعها وموضوعاتها، يمكن عدُّها علماً من علوم القرآن، إنْ هي ساهمت في كشف أبعاد ودلالات الخطاب القرآني، وأجابت، بشكل مقنع، عن تساؤُلات الذّات المعاصرة المطروحة على الخطاب القرآني في عالم اليوم.

المكّي والمدني:

وقع اختيارنا على المكّي والمدني وأسباب النزول؛ أمثلةً في هذ المبحث؛ لأنهما شكّلا معاً في القديم،لبَّ موضوع علوم القرآن بالمفهوم التراثي؛ ولم يكن التفسير في عهده الذّهبي الأوّل، من القرن الأول الهجري؛ سوى أجوبة عن تساؤلات: أَيْنَ نزلتْ الآيةُ أو السورةُ ؟، وفيم نزلت الآيةُ أو السُّورةُ ؟، ما نزل

العالم الصحابي الكبير:عبد الله بن مسعود [و قد كان يعدّ نفسه بامتلاكه هذه المعرفة، أعلمَ الناس بفهم القرآن وتفسيره]،أي: مكانُ النُّزول، وسَبَبُهُ.

لا يمنحك الكتابُ شيئاً من المعنى أو الحكمة لم يكن مطلوباً لديك، أو متخيّلاً في ذهنك، وهو ما يعني دخول المعنى المبحوث عنه في الكتاب ضمن دائرة"الممكنات العقليّة والعلميّة" للذّات المتفهِّمة والشخص المتدبِّر؛لأنّ الكتاب لا يمنح فكرةً غيرَ مفكَّرٍ فيها، ولا متخيَّلة في أُفُق العقل، للجيل، أو للفترة التاريخية القائمة.

هنا نسأل أنفسنا: ماذا كان مطلوبَ السابقين من الخطاب؟، الجواب: الحُكم الفقهي والدَّلالة التشريعية،

وبما أنّ السابقين الذين أَظلهم القرن الأوّل الهجري، هم رُوّاد الشرح والتفسير لمن جاء بعدهم من التابعين وتابعيهم، وكان غرض هؤلاء الرُّواد، بحكم السياق التاريخي الذي وُجدوا فيه، هو:استنباط الحكم الشّرعي من النصّ، فلن تكون الفنون من أبواب علوم القرآن المدوَّنة لاحقاً، من قِبل التلاميذ إلاّ مساعداً على هذا الغرض بالذّات ومعينة عليه دون غيره، من المعاني الاجتماعية والكوْنية والتاريخية، وهذه الفنون تختزل جميعها في: ظروف التنزيل، وعلوم اللغة، يقول الزّرْكشي:«التفسيرُ علمٌ يُعرَف به فهْمُ كتاب الله، المنزَّل على نبيه(ص)، واستخراج أَحكامه وحِكَمِه، واستمداد ذلك من علم اللّغة والنّحْو والتصريف وعلم البيان وأُصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.»[1].

[1] - الزّرْكَشي: البُرْهانُ في عُلُوم القرآن،(تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت 1972)1:188.

فظروف التنزيل، وعلم الدلالة، وعلم المفردات، والتركيب، تعين على استنباط الحكم الشرعي، لكن الحِكمة الإلهية في الكون،(الطبيعة، والمجتمع، والتاريخ) التي يدلّ عليها الكتاب، وتتضمنها معظمُ نصوصه

تُفشل، تماماً، أدواتُ السابقين وفرضيّاتهم في كشفها والهداية إليها.

إنّ الجهد المبذول خلف أبواب علوم القرآن، المكّي والمدني، أسباب النزول، الناسخ والمنسوخ، المطلق والمقيّد، العامّ والخاص، المحكَم والمتشابه إلخ..،كما سطّرها الزّركشيّ وابن تيمية، ونقلها بالحرف عنهما السّيوطيّ في الإتقان، هو: كيف يمكن للمكلّف أن يمتثل لإرادة الله المبثوثة في خطابه، في الظروف المختلفة التي يحياها؟، أيّ أنها علوم فنّ استنباط الأحكام وكيفيّات تطبيقها على المكلّف، ومن هنا، فهي جميعها، وبدون استثناء: علومُ الخطاب **الإنشائي**، في دلالته على الأحكام:(إفعلْ كذا، لا تفعلْ كذا)+ (كُنْ كذا، لا تكُنْ كذا)، لكن جيل الرُّواد من المفسّرين، الصحابة والتابعين، ممن بهم أُقتدي وعنهم أُخِذ،لم يكن في مُتناوَل تصوُّرهم ولا في جائز تفكيرهم طرح السؤال التالي: هذه علوم النصّ الإنشائي من القرآن، فما هي علوم النصّ الخَبَري منه؟، هذا على الرغم من أنّ نسبة آيات الأحكام إلى آيات الأخبار ضئيلة جدّاً لا تتجاوز، في التقدير المتساهل 10%، وطالما أنّ الاهتمام العملي والانشغال الذّهني لدى السَّلَف،كان منصبّاً على النصّ ذاته، في دلالته على الحكم الشرعي، بعيداً عن أيّ اتفاقٍ له، لا مع ذاته، من أجل نفْي وجود المنسوخ من النصوص، ولا مع الواقع الخارجي، من أجل تشييد نظريّات علمية تُثبت اتّفاق الكتاب مع العالم، ودلالة كلّ منهما على الآخر.

من هنا برزت تناقُضاتٌ كثيرة، تخلّلت مقدّمات فهْم النصّ وتفسيره عند السّلف، دون التّفطُّن لها من قِبلهم أو من قِبل أتباعهم؛ لأنّ نظام الخطاب في

الكتاب، لا يمكن تبصُّره أو إدراكه بمعزل عن نظام العالم:(المجتمع، التاريخ، والكَوْن).

إنّ مفاهيم المكّي والمدني، ومفاهيم أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وفرضيّات هذه الفنون، غير متفقة مع منطق الكتاب الإلهي ولا مع الواقع التاريخي لأحداث السّيرة وأيام النزول، إنها لم تكن مساعدة على استنباط الأحكام والمعاني، من نصوص الكتاب،كما هو مفترَضٌ منها، ولكنها ضلّلت الأفهام وشتّتت الجهود، فأبعدتها عن الإدراك المنهجي والرُّؤية المتكاملة لمنهيّات الكتاب ومأْموراته، لقد أخضعت المطلقَ الإلهي لفرضيّات عقلية مؤقتة وروايات تاريخية ذات طابع محلّي، وإلى تصوُّرات عائمة سادت جزيرة العرب في فترة ما بعد السّبي البابلي إلى ظهور الإسلام، غير ممحّصة عقلياً ولا مبرهَن عليها علمياً.

إنّ تجزئة الكتاب إلى نصوص وآيات مكّية، وأُخرى مدنية مخالف لتقريرات الكتاب ذاتها، التي يعلن فيها أنه:كتابٌ، وعلى كلّ من يتصدّى إلى فهمه واستنباط حِكمته، أنْ يجمع بين الكتاب منظوراً إليه في كلّيته، وبين الواقع الذي يعيشه هو، لا بين ما عاشه السابقون من أحداث، وبين آياتٍ من هنا وهناك. فحِكمة الكتاب تتجلّى، مع الاجتهاد، للأحياء، لا للأموات.

إنّ النصوص القرآنية تُدرَك مضامينها وتستنبط أحكامها، اعتباراً من توزُّعها داخل الكتاب، وفي ضوء علاقات بعضها ببعض فيما بين الدفّتين، دون الرجوع إلى روايات تاريخية، من الأماكن والأسباب، تصحّ أو لا تصحّ، ثمّ تُربط الدّلالات والأحكام بها وتُفهم على أساسٍ منها.

اقتنع السابقون، بدءاً من الصحابة، بانطواء الكتاب على ناسخ من النصوص ومنسوخ، وتحت وطأة هذه الفكرة الضاغطة وغير الصحيحة،ومن أجل خدمتها، مضى التلاميذ والأتباع يلهجون بما نزل قبل الهجرة وما نزل بعدها، من السُّور

والآيات، فتبلورت تحديدات المكّي والمدني وأسباب النزول، وكلّ ذلك بحثاً عن: النصوص السّارية المفعول والأُخرى المعدَّلة، فالمتأخّرةُ النزول، حتى داخل الفترة المدنية، هي المعدِّلة والمتمّمة لتلك التي نزلت قبلها، إذا اشتركت هذه النصوص جميعاً في موضوع واحد.

إنّ افتراض وجود النّسخ في أحكام الكتاب، هو الذي أدّى إلى ظهور معظم علوم القرآن، من:المكّي والمدني، إلى أسباب النزول، إلى الناسخ والمنسوخ، والمحكَم والمتشابه وغيرها، ومعلوم أنّ النتائج المؤسَّسَة

على فرض خاطئ تكون هي، مع كلّ امتداداتها، خاطئة.

إنّ مقاربة النصّ القرآني في ضوء فكرة النسخ، يمكن اعتباره من أكبر الأخطاء المنهجية في تاريخ الإسلام، والدارس لهذا الموضوع يحار كيف وقع الإيمان بها مبكّراً وعلى أيام الصحابة، ويحار كيف فُرِضت على الكتاب، وهو ينفيها عن نصوصه وأحكامه، في وضوح تامّ:(أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجدَوْا فِيهِ اخْتِلافاً كثيراً.)النّساء/82 ،والنّسْخ، في مفهومه الأُصولي إختلافٌ في الدّلالة على الحكم، بين نصَّيْنِ تضمّنا طلباً واحداً، يتعذّر، أو لا يجب الامتثال لهما معاً.

بعد أنْ جُمعت ملفّات نصوص الوحي القرآني في كيان واحد، وضُمّت بين دفّتَينِ، وفاقاً للعرضة الأخيرة والثانية في شهر رمضان الأخير من حياة الرسول(ص)، والتي طلبها وأقرّها أمينُ الوحي جبريل عليه السلام، وكان شهيداً عليها رئيسُ لجنة جمع القرآن:زيد بن ثابت، صار كلّ معنى تفسيري، أو حُكم فقهي، أو حِكمةٌ أخلاقية، أوْ سنّة كونية، إنما يُستخرج من نصّ الكتابِ، المجموعِ بين دفتَيْنِ، المكتملِ التأليف والترتيب بين السُّوَر والآيات،كما هو بين أيدينا اليوم، بعيداً عن ظروف التنزيل وأحداث السيرة وتوجيهاتهما الفقهية والتفسيرية؛ لأنّ هذه الظروف التي تُذكر كثيراً ودون ملل، من قِبل الفقهاء

والمفسّرين على اعتبارها إطاراً زمنياً وسياقاً ثقافياً لتنزُّلات الوحي، تبقى ظروفاً غير مطلقة

ولا نموذجية، فلا يمكن أَنْ تعطى حقَّ تحديد، أو تخصيص مدلولات ألفاظ الكتاب ومفاهيمها، قال الله تعالى:(ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ، ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيرُ.)فاطر/32. فالفضل الكبير أنّ الله تعالى أَورث المتأخرين الكتابَ مستقلاً عن توجيهات ظروف التّنزيل وتحديدات عقل السابقين؛فالفضل هو الزيادة على المحقَّق الموجود.

إنّ المعنى أو المفهوم الذي يمكن نعْتُه بالقُرآني، وحتى يستحقّ هذه الصّفة المقدّسة، فلا ينبغي جلبه من الماضي، كما يُجلب النصّ، لأنه ممزوج بثقافة السابقين ومعبّر عن مستوى إدراكهم ورؤيتهم للمجتمع والعالم على أيامهم، ومع العلم أنّ كلّ تدبُّر أو تأويل للخطاب إنما هو كذلك، قديماً أو حديثاً، ولكنه تأويل وفهْم تاريخيّ خاصّ بالحقبة والمجتمع الذي أُنجز فيه، فالمفهوم القرآني، لألفاظ الكتاب وعباراته، مفهومٌ معاصر بالضرورة، يقع استنباطه وصياغته داخل الحقبة التاريخية القائمة لا المنصرمة.

المكّي والمدني:

المكّي أو المدَني من القرآن، هو الآيات أو السُّوَر التي نزلت على رسول الله في مكّة أو ضواحيها، وتلك التي نزلت عليه في المدينة أو ضواحيها، فالقرآن كلّه إما مكّي أو مدنيّ، غير أنّ القرآن المكّي أكثر كمّاً من القرآن المدني، ويلاحظ من أوّل وهلة، أنّ العبرة في تحديد المكّي من المدني ، كما تدلّ على ذلك التّسمية نفسها، هي بالمكان لا الزّمان، فمكان النزول: مكّة أو ضواحيها، وكذا الأمر مع المدينة، هو الذي تُنسَب إليه الآية أو السُّورة، وليس لزمان النزول أيّ اعتبار، والواقع هو غير ذلك تماماً.

نحن نعلم في الحقيقة، أنّ مكّة والمدينة، اللّتين تُنسب إليهما نصوص القرآن، ليستا مكانَيْنِ أو موضعَيْن جغرافيين، وإنما هما موضعان يدلاّن بالدرجة الأولى على تتابع زمني وتعاقب مرحلي هامّ للدعوة المحمّدية، في تطوُّرها على مدى عشرين سنة، أو أكثر، ولهذا لا تُمنح الأهمّية لمكان النزول (مكّة، المدينة) في الدراسة القرآنية إلاّ بمقدار ما يُعين هذا المكان على معرفة الزّمان الذي نزل الوحيُ فيه: **قبلَ الهجرة أم بعدَها**. وهذا باعتبار أنّ حدث الهجرة، ليس فقط انتقالاً من مكان إلى آخر، وإنما هو يعني تطوُّراً هائلاً في مسار الدّعوة ذاتها:(من الدّعوة إلى التّوحيد والإنذار بمكّة، إلى تأسيس مجتمع، والدفاع عنه، والتقنين له بالمدينة)، ولا شكّ أنّ هذا التطوُّر الهامّ في الدعوة قد أثّر في مضامين النصوص القرآنية ذاتها، وفرض نفسه على موضوعات الوحي فرضاً، فغالباً ما يعتمد العلماء في فرز القرآن المدني من المكّي، على موضوعات ومسائل وقضايا المرحلة الجديدة، من تطوُّر الدّعوة وأحداث السّيرة، كما تتجلى في نصوص الوحي: (الجهاد، المنافقون، الصّلاة، الزّكاة، الحدود، العقوبات، اليهود والنّصارى، ومناقشتهم والردّ عليهم...الخ) ، فحيثما تجلّت هذه المسائل مثلاً، حكموا بمدنيّة النصّ، وإذا حلّ مكانها توحيدٌ وإنذارٌ وقَصَصُ السابقين، وكَوْنياتٌ تُظهر التّدبير الإلهي في المادّة، نصّوا على مكّية السُّورة أو الآية، مع الاستعانة طبعاً بروايات وأقوال السّلَف، في تعيين ذلك، بالرغم من اختلافهم وتعدُّد أقوالهم فيه.

للعلماء السابقين ثلاثة أُسُس لتحديد المكّي من المدني: (أ)- :**الأساس المكاني**، كما تبيّنه النسبة: (مكّي+ مدني)، ولا التفاتَ هنا لزمن النزول، فما نزل من الوحي بعرفات ومِنَى، في حَجّة الوداع هو مكّي، وإنْ كان زمنه آخرَ المرحلة المدنية، بل ونهاية نزول الوحي، في آخر انتقالٍ للرسول (ص) من المدينة إلى مكة حاجّاً. (ب)- : الأساس الثاني **موضوعيّ** مضموني، وهو أنّ المكّي ما وقع خطاباً لأهل مكّة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، الأول بيا أيُّها النّاس،

لاشتمال المجتمع المكّي على الأغلبية الكافرة فسكان، مكّة في عمومهم ليسوا كافرين ولا مؤمنين، ولكنهم: ناسٌ. والثاني بيا أيُّها الذين آمنوا ،لأنّ غالب المجتمع المدني مؤمنون، والخطاب يراعي الكثرة. ولكن هذا الأساس غير مطّرد ولا شامل، أو دقيق، وبالتالي لا يُعتمد عليه تماماً، فسُورة البقرة متفَقٌ على مدنيّتها، وفيها :(يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ.) الآية/21، وكذلك سُورة النِّساء التي مستهلُّها:(يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ)الآية/. ولكن قصد السابقين أنّ الغالب على القرآن المدني شيوع عبارة: يا أيُّها الذين آمنوا، وعلى القرآن المكّي: يا أيُّها الناس، ولا يمنع ذلك وجود استثناءات، غير أنّ الأساس الموضوعيّ المضمونيّ، هامّ جداً في فرْز المكّي من المدني، بشرط عدم الاكتفاء بالمسائل ذات الطابع الجزئي الشكلي كهذه، فالمعيار الموضوعي، الذي يقوم على ملاحظة المضامين العامّة للسُّورة أو الآية، مع تأمُّلٍ في الشكل والأُسلوب للآيات والنصوص، هو المعيار الوحيد الذي يمكن أنْ ينجو من الاستثناءات التي لا تخلو منها معاييرالسابقين المعتَمَدة في التفريق بين المكّي والمدني.

ذكر الزَّرْكَشِيُّ المميّزاتِ العامّة للقرآن المكّي والمدني فقال:« ومن جملة علاماته أنّ كلّ سورة فيها:(يا أيُّها الناس) وليس فيها: (يا أيُّها الذين آمنوا) فهي مكّيّة، وفي الحجّ اختلاف، وكلّ سورة فيها:كلّا، فهي مكّية، وكلّ سورة فيها حروف المعجم فهي مكّية، إلاّ البقرة وآل عمران، وفي الرَّعْد اختلاف، وكلّ سورة فيها قِصّة آدم وإبليس، فهي مكّية إلاّ البقرة، وكلّ سورة فيها ذِكْر المنافقين فمدنية سوى العنكبوت.»[1]. وهكذا نجد الاستثناء داخلاً على كلّ مغْيَارٍ للتفريق ، إلاّ حرف الرّدع والزجر: كلاّ. المستخدَم في الردّ على جبابرة مكّة وعُتَاتهم، فكلّ سورة ذُكر فيها هذا الحرف فهي مكّية، ولكنه مع ذلك قد يغيب عن السُّورة المكّية والمدنية على السواء، وحتى مصطلح: "المنافقين" وعاداتهم السيئة الذي

---

[1] الزّركشي: المصدر نفسه.

يتوقع ألاّ يظهر إلاّ في ثنايا القرآن المدني، جاء التعرُّض له بوضوح وعناية في أوّل سورة مكّية، وهي العنكبوت، على الرغم من أنّ قضايا النِّفاق وأَخْلاقِيّاته لم تظهر إلاّ في المجتمع المدني؛ أما بمكّة ففيها عتوٌّ وكفر؛ لا نفاق ومجاملة، لكن يبقى الأساس الموضوعاتي المضموني، في التفريق، وتمييز المكّي من المدني هو المعتَمَد الدائم في هذا الأمر، إلى جانب الرواية المشتهرة طبعاً، إذْ أنّ ما اتّفق عليه الناس أنه مكّي أو مدني، واشتهر وذاع، فهو كذلك، كالبَقَرة والنّساء، مثلاً، أنها مدنيّة، وسُوَر المفصَّل والحواميم، أنها مكّية، وغير ذلك. وقد أَولى المتقدّمون الأساس الموضوعي الأهميّةَ اللائقة، إلى جانب الرّواية، ففي البرهان:«عن هشام عن أبيه: كلّ سورة ذُكِر فيها الحدود والفرائض، فهي مدنية، وكلّ ما كان فيها ذِكْرُ القرون الماضية فهي مكّية.»[1].

في الاصطلاح المشهور أنّ: « المكّي ما نزل قبلَ الهجرة والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بمكّة أم بالمدينة، عامَ الفتح أو عام حجّة الوداع، أم بسَفَر من الأسفار.»[2]. وهنا كما نرى، يسقط العنصر المكاني الجغرافي من الاعتبار ليحلّ مكانه العنصر الزّماني، وعندئذٍ يصحّ لنا استخدام المصطلح: قرآنُ ما قبلَ الهجرة، وقرآنُ ما بعدَ الهجرة.

إنّ اختلاف الواقع الاجتماعي لما بعد الهجرة عمّا قبلها، وتغيُّر ظروف الدّعوة وأحوال الجماعة المؤمنة في المدينة، وتطوُّر أوضاعها، كلّ ذلك كان حاملاً للوحي على تغيير موضوعاته وقضاياه، كذلك أُسلوبه ولهجته وإيقاعه، وعلى الدارسين والباحثين استخلاص موضوعات وقضايا القرآن المدني، وكذا تحديد أُسلوبه وإيقاعه، المغاير لأُسلوب وإيقاع وموضوعات القرآن المكّي.

---

[1] – السّيوطي: الإتْقانُ في عُلُومِ القرآن.(دار إحياء العلوم،بيروت 1987)1:28.

[2] – الزّرْكَشي:المصدر السابق، 1:187.

إذا نحن علمنا أن الباعث العملي للمتقدّمين في فرز المكّي من المدني هو:« معرفة النّاسخ من المنسوخ.» [1]، من الآيات القرآنية، ازداد الأساس الزماني أهمّيةً على حساب الأساس المكاني، وذلك لأن مراعاة زمن النزول لآيات الأحكام، وترتيب هذا الزّمن وتحديد المتقدّم من المتأخّر، هو الذي يعين على معرفة الحكم الناسخ من المنسوخ، إذْ أنّ نصّ الحكم الناسخ هو للمتأخّر النزول دوماً، بل إنّ السابقين لم يكتفوا بتقسيم القرآن إلى فترتَيْنِ زمنيتين اثنتين: مكّي ومدني، ولكنهم نصّوا أنّ للمكّي ثلاثة أزمنة: المبكّر، والوسيط، والمتأخّر، وكذلك القرآن المدني، وهنا نجد أنفسنا أمام ستة فترات زمنية لتنزُّلات القرآن، غير أنها ليست مهمّة ولا واضحة المعالم أهّميةَ ووضوحَ الفترة المدنية، من المكية، كلّ هذا بسبب انتقال الحديث القرآني من مخاطبة:" **الجماعة المؤمنة** " في مكّة، إلى:"**المجتمع المسلم**" في المدينة، ولكلّ من " **الجماعة**" و "**المجتمع**" ، قضايا ومستلزمات وشروط خاصّة به سوف ينسجم معها الوحي ويراعيها وتؤثّر في **شكله وموضوعه**. إنه تحوّلٌ من خطاب الدّعوة والإنذار، إلى خطاب الرسالة والتشريع، إذْ أنّ الجماعة المؤمنة بمكّة قد تحوّلت إلى مجتمع مسلم بالمدينة، فظهر هذا التحوّل واضحاً جليّاً في نصوص الوحي القرآني على صعيد الشكل والمضمون معاً، وما يزال يقع على الباحثين مهمّةُ فرز ذلك وتحديده، خصوصاً فيما يتعلّق ببعض السُّوَر والآيات المختلَف حول انتمائها: إلى الفترة المكّية أو المدنية، أوالآيات المكّية داخل السُّوَر المدنية، وعكس ذلك. إلاّ أنّ هناك صعوبة تقوم أمام فرز القرآن المكّي من المدني، سواء اعتمدنا أساس الرّواية **المشتهِرة**، أو الأساس **المضموني**، وهذا طبعاً في بعض القرآن، لا في جميعه، بمعنى أننا لا نطمئنّ تمامَ الاطمئنان أنّ سورة كذا مكّية بناءً على كثرة الأقوال والرّوايات فيها بذلك، ولا اعتماداً على مضمونها الذي يتناول قضايا وأحداثاً، لم تقع إلاّ بعد الهجرة لماذا ؟؛ لأن كثرةً من الرّوايات قد فشلت في

---

[1] - السيوطي: م.ن. 1:48.

تحديد سُوَرٍ عديدة من القرآن، منها الطويلة والقصيرة، وكذلك آيات كثيرة داخل السُّوَر مُختَلَفٌ في نسبتها المكانية.

أمّا اعتماد المضمون، فالذي يُنقص الاطمئنانَ التامّ به هو أنّ نصوص القرآن، بسبب إلهيّة مصدرها، لا تنطبع فيها تأثيرات الواقع المحلّي، المادّية والمعنوية على السواء، فالمحيط الصحراوي، بحرارته ونباتاته وصخوره ومنظر سمائه، الذي كان يشكّل البيئة المادّية لمهبط الوحي، لم يطغَ على نصوصه، ولم يسجّل الحضور المكثّف داخل محتوياته،كما هو شأن الشّعر الجاهلي، أمّا المناخ الفكري للعقيدة الوثنية والروح القبلية والمشاعر العاطفية والنفسية السائدة، فلا نجدها منعكسةً في نصوصه، إلاّ في سياق الردّ والتقويم والإدانة، فإذا كانت هذه النصوص قد تضمّنت ذكر النخل الباسقات، فإن فيها كذلك ذكراً للتين والزيتون، الذي قد لا يوجد إلاّ في أرض الشام في ذلك الوقت، بل قد تتساوى موضوعات البرّ مع موضوعات البحر حضوراً، داخلَ نصوص الوحي، بالرغم من أنّ البحر ليس جزءاً من بيئة المنزّل عليهم. نريد أن نقول إن نصوص الوحي جاءت مضامينها متخطّيةً لحدود الزمان والمكان، في فترات تَنَزُّلاتها المختلفة بين مكّة والمدينة، وعلى امتداد أكثر من عشرين سنة، بمعنى أنّ القرآن المكّي قد يستبق الحديث عن موضوعات وأحداث لم تقع إلاّ بعد الهجرة:(المستقبليات المكّية)، إذن فلا داعي للقيام باستثناء الآيات المتعلّقة بالقضايا المدنية من السُّوَر المكّية، لأنّ من مستقبليات القرآن ما لم يقع بعد، حتى أيامنا هذه: (وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ.) والحينُ هو فَتَرات زمنيّة دوْرية لا تنقطع، تتكشّف بعدها معاني القرآن في التاريخ. في سورة القَمَر المكّية:(سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ.) الآية/45: قالوا الآيةُ مدنية؛ لأنّ الجمْع المنهزم هو جمع قريش يوم بدر، وهو الذي تحقّق وقوعه بسنين بعد نزول النصّ، إنّ الآية كانت حين نزلت السورة ، من مستقبليات القرآن المكّي، ورأينا في سبب النزول أنّ عمر بن الخطاب وقف محتاراً أمام هذه الآية في مكّة، متسائلاً عن هذا الجيش

الذي يُهزم ويولّي الدُّبُر، قبل أن يقع الإذن بالقتال بمكّة، ولكنه زال اندهاشه وعرف معنى الآية ،بعد ذلك بسنين، لما جاء الحدث التاريخي مصدّقاً لنصّ الوحي السابق النزول؛ إذن فمن الخطأ، فيما يبدو، أنْ يشار في المصحف أنّ:" سُورةُ القَمَر، مكّية، إلاّ الآيات 44، 45، 46 فمدنيّة." فالسُّورة مكّية بكلّ آياتها، والاعتماد على مضمون هذه الآيات المستثناة، بأنه حديث آنيّ راهِن، عن واقعة بدر وهزيمة الجمع القرشي، في الفترة المدنية، وبالتالي فالآيات مدنيّة. اعتماد الأساس المضموني الموضوعي لا يصدُقُ دوماً، بل قد يكون مضلّلاً أحياناً، وتأمّلْ آيات هذه السُّورة كلّها تَرَ قِصَر الجملة فيها، مع النَّبْرة الموسيقيّة الشديدة، ذات الإيحاء التهديدي ، والنِّهاية الموحَّدة الشّجيّة للآيات، على وزن:(فُعُلٍ)، و(فَعَلٍ)، مع حرف الرّاء الشديد، وقارنْها بالآيات المستثناة الثلاث هذه، تجدْها في تلاؤم تامٍّ من جهة الشّكل والموسيقى والفاصلة، مع باقي آيات السُّورة، بما يوضّح أنها ذات تنزُّل واحد.

كذلك ممّا يبين عدم جدوى الأساس الموضوعي، في تحديد المكّي من المدني، الآيةُ 20 من سورة المزّمّل المكّية والمبكّرة النزول، هذه الآية الأخيرة من السُّورة تساوي، وحدها، نصفَ السُّورة تقريباً، جاء في المصحف الإشارة إلى أنها آية مدنيّة مستثناة من السُّورة، وهو قول منسوب في الإتقان، إلى ابن الغرس، ولكن السُّيوطي ردّ هذا القول اعتماداً على ما أخرجه الحاكم: « عن عائشة أنّ النصف الأخير من السُّورة، وهو هذه الآية، نزل بعد نزول صدر السُّورة بسَنَةٍ كاملة، وذلك حين فُرِض قيام اللّيل، في أوّل الإسلام، قبل فرض الصّلَوات الخمس.» [1]. ولكن هذا الاستدلال من السُّيوطي بقول عائشة، على مكّية الآية، يبدو غير مقنع، إذْ أنّ السُّورة من أوائل ما نزل من القرآن، وفي آخرها حديث عن مشقّة قراءة القرآن واستظهاره، وكأنه قد اكتمل نزولُهُ بكلّ

[1] – ابن كثير: تَفْسيرُ القُرآن العظيم.المزّمّل، الآية 20 .

سُوَرِهِ الفائقة المائة، مع أنّ ترتيب السُّورة في النزول هو الثالث، بعد العَلَق، والنُّون، ولا شكّ أنّ قراءة واستظهار سورتَيِ العَلَق والنُّون، لا تحصل به مشقّة تستدعي تيسيراً من الله تعالى للناس. إنّ مضمون هذه الآية يوحي للناظر فيه أنّ السُّورة من آخر ما نزل من القرآن، لا من أوّله، يضاف إلى ذلك أنّ بالمضمون قضايا الضَّرب في الأرض، وابتغاء الرِّزق والمعاش، وقضية القتال في سبيل الله، والأمر بإقامة الصّلاة وإيتاء الزكاة، وكلّ ذلك من فرائض وتشريعات العهد المدنيّ، من الدّعوة المحمّدية، ولذا كلّه نصّوا على مدنية الآية، واستثنوها من السُّورة المكّية. ولكن في منظورنا نحن المتأخّرين، ما الذي يمنع أنْ يكون مضمون الآية هو استباقاتٍ زمنية معجزة، الحديثُ عنها كان في أوائل العهد المكّي، ولكن تحقّقها المادّي لم يقع إلاّ بعد الهجرة ؟.

إنّ الذي فات علماءَ الدراسات القرآنية، هو أنّ تطابُق القرآن مع وقائع التاريخ لا يقتضي أبداً تزامن نزوله مع هذه الوقائع عند حدوثها، فتاريخ الإنسان هو تحقيق مستمرّ لمعاني القرآن على الأرض، وبالتالي فتقريراته متّفقة مع الوقائع والأحداث اللاّحقة، سواء كانت اجتماعية أم كَوْنية؛ وهنا يعجبني قولُ ابن كثير في الآية نفسها:« وهذه الآية، بل السُّورة كلّها، مكّية، ولم يكن القتال شُرِعَ بَعْدُ، فهي من أكبر دلائل النُّبوّة، لأنه من باب الإخبار بالمغيّبات المستقبَلة، ولهذا قال: فاقرأوا ما تيسّر منه، أي قوموا بما يتيسر عليكم به.»[1]

ومن الآيات التي لا يُسْعِفُ مضمونها ولا الرِّواياتُ والأقوالُ السابقة بشأنها، في تحديد هُويّتها المكانية (مكّية؟، مدنيّة؟)،الآية:91، من سُورة الأنعام المكّية. نحن نعلم أنّ سبب النزول، مساعدٌ كبير في تعيين الهُوية الزّمانية للآية؛ لكن المشكلة أنّ السبب نفسه قد لا يصحّ، أو يُختلَف فيه، أو يتعدّد.

---

[1] الواحدي: أسبابُ النُّزول. ص127، الأنعام/91.

هذه الآية هي قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ الأنعام/91: هل مضمون الآية هو خطاب لمشركي قريش أم هو خطاب لطائفة من يهود المدينة، وبالتالي تكون الآية مستثناة من سُورة الأنعام المكّية؟، وفي واقع الأمر، اليهود لا ينفون، بحكم كَوْنهم أهلَ كتاب سماوي، أنْ ينزل الله على بشر من شيء، لأنّ هذا النّفي المطلق، إنْ وقع منهم، فهو يشمل كتابهم أيضاً، الذي يفتخرون بالانتساب إليه من دون الناس. إذن فالقائلون بذلك هم مشركو قريش، وفاقاً لما رجّحه الطّبري في تفسيره، ولكن إذا نحن سلّمنا بذلك اصطدمنا بباقي الآية:(تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً.) والقائمون بهذا العمل ليسوا إلاّ اليهود، يستنسخون من التّوْراة نُسَخاً يثبتون فيها ما يخدم مصلحتهم ويحذفون منها ما يرونه ضارّاً بهم، كأفْلية دينية بين قبائل العرب.

إذنْ ظاهر الآية لا ينسجم مع سبب نزولها، سواء كان القائلون:(ما أنزل الله على بشرٍ من شيء) قريشاً أم مالكَ بن الصيف، حَبْرَ اليهود في المدينة مع طائفته. نعم استقرّت الرّوايات كما يقول الزّرْكَشي على أنها نزلت في مالك بن الصيف، الذي خاصم النبيَّ (ص)، فقال له النبيُّ (ص):« أَنْشُدُك بالذي أَنزل التّوْراة على موسى، أَمَا تجد في التّوْراة أنّ الله يبغض الحبْر السّمين، وكان حبراً سميناً، فغضب وقال: والله ما أنزل الله على بشرٍ من شيء، فقال له أَصحابه ويحك، ولا على موسى، فقال والله ما أَنزل الله على بشر من شيء، فأنزل الله تعالى هذه الآية.»[1].

---

[1] ابنُ كثير: الآية نفسها.

لكنّ يبدو من سبب النزول أنه تمّ اختراعه في فترة متأخّرة ليتلاءم مع مضمون الآية، رُوعيَ فيه وضعية الحبر اليهوديّ، وهو في حال غضب ينفي فيه إنزال أيّ كتابٍ من السّماء حتى لو كانت التّوراة ، وهذا كي ينحلّ لهم إشكال ظاهر الآية، إلاّ أنّ القرآن لا يبدو أنه يولي اهتماماً خاصّاً لهذه الحال الفردية الجزئية، إلاّ إذا كانت ادّعاءً جماعياً لهذا النّفي، ومع ذلك فالرّواية تذكر أنّ أصحابه أنفسهم أنكروا عليه هذا النّفي المطلق، إنها وجهة نظره الخاصّة به، وفي حال غضب منه وثورة، لا تستحقّ من القرآن الكريم ذكراً واهتماماً،وقد قال ابن كثير عن الآية:« مكّية، واليهود لا ينكرون إنزال الكتب من السّماء.»[1] غير أنّ ابن كثير يلجأ إلى اقتراحِ حلٍّ وسَطٍ، مصدّراً كلامه بعبارة التّوهين تدليلاً على عدم أخذه بهذا الرأي:«قِيلَ إنّ هذه الآية نزلت مرّتين، مرّة بمكّة، وأخرى بالمدينة.»[2].ونعلم أنّ الإنزال المتكرّر للآيات يُلجأ إليه لحلّ مثل هذه الإشكالات، في أسباب النزول، حين يجدون آية قرآنية ذات محتوى مدني، ولكنها نزلت في مكّة، أو تنتمي إلى سُورة مكّية فللمواءمة بين المضمون المدنيّ والنزول المكّي، اخترعوا حلّ:تكْرار النزول، مع أنه لا يجوز عقلاً ولا يصحّ نقلاً، وهل كان الصحابة، فضلاً عن النبيّ (ص)، معرّضين لنسيان شيء من الوحي نزل بمكّة، حتى يُكرّر نزولُه عليهم بالمدينة، تذكيراً لهم به، كما يزعمون؟! .

عقد صاحب الإتقان باباً لما:نزل مفرّقاً من القرآن، وما نزل جملةً واحدة. يُعَدُّ من الأول غالب القرآن، ومن الثاني بعض السُّوَر قليلة، كالإخلاص، والمعوّذتين، والمرسلات، والأنعام، فالأنعام، نزلت بمكّة جملةً واحدة، ينسب هذا القول إلى ابن عباس، وابن عمر، ومجاهد، وعطاء :«يشيّعها خمسمائة

---

[1] ابنُ كثير: نفسه.

[2] السّيوطي:م،ن،1:107، النّوع 13: ما نَزَلَ مفرّقاً وما نَزَلَ جملةً .

مَلك.»[1] ولكن السُّيوطي يذكر عن ابن الصلاح، المحدّث المشهور، أنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في شأن الأنعام، وأنّ إسناده إلى قائليه لم يصحّ، وأنّ« آياتٍ ثلاثاً وقيل ستّ، نزلت بالمدينة.»[2].

إنه لا شيء يمنع من الذهاب إلى أنّ هذا القول الذي سجّلته الآية،كان قد صدر من اليهود قبل الهجرة إسراعاً، منهم في إطفاء الدّعوة المحمّدية في مهدها بمكّة، ويبدو هذا أقرب إلى طبيعة الأمور، أو أنهم أعلنوا هذا القول بعد الهجرة، بالمدينة، وأنه كان من مستقبليّات القرآن المكي، الذي أنبأ المسلمين بما سيقع من اليهود بالمدينة مستقبلاً، بهذا الرأي نتّقي استثناء الآيات من سُوَرها، ونتجنّب افتراض تكرار النزول، لملء الفجوات، وهو غير صحيح ولا ثابت تاريخياً.

ومن أمثلة فشل اعتماد الأساس الموضوعي في فرز المكّي من المدني، بالرغم من أهمّية هذا الأساس وعدم الاستغناء عنه، سُورةُ العنكبوت المكّية، التي يستثنون الآيات الأُولى منها من:1، إلى:11، أنها مدنيّة، وقد اشتهر القول إنّ «كلّ سورة فيها ذِكر المنافقين مدنيّة، سوى العنكبوت.»[3] وذلك لأنّ مضامين الآيات الأولى من السّورة حديثٌ عن الفتنة والتّمحيص والجهاد وأخلاقيّات النّفاق والمنافقين. غير أنّ الآية الثامنة داخل هذه الآيات، وهي قوله تعالى:(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ.) العنكبوت/8، وقال عنها المفسّرون إنها نزلت في سعد ابن أبي وقاص، وقصّته مع أُمّه، حين أقسمت، لما أسْلَمَ، ألاّ تَطْعَمَ طعاماً ولا تشرب شراباً، حتى يرجع عن دين محمد (ص)، فكادت تهلك لذلك، فأنزل الله تعالى الآية، قال ابن كثير، في سبب نزول الآية

---

[1] السيوطي: م، ن، ص 108.

[2] الزّركشي: م، ن.1:188.

[3] تفسيرُ ابن كثير: العنكبوت، الآية 8 .

في سعد:« وهذا الحديث رواه الإمام أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائي أيضاً، وقال التِّرمذي:حَسَنٌ صحيحٌ. »[1]، ومع العلم بأنّ سبب النزول مُعين هامّ على معرفة المكّي والمدني، فالآية إذنْ مكّية، بل ومبكّرة النزول؛ لأن سعداً: كما اشتهر في السِّيرة،كان رابعَ مَنْ أسلمَ من الصحابة؛ إذن ما السبيل إلى التوفيق بين مضمون هذه الآيات الأُولى، من سورة العنكبوت، المضمونِ الدالّ على مدنيّتها، والرّوايات الصحيحة الدالّة على مكّية هذا الجزء منها، وهو الآية رقم[2] (8)؟، هل نقوم باستثناء هذه الآية من باقي الآيات المستثناة؟!، لنجد أنفسنا أمام تقطيعٍ وتجزئة شنيعة لنصوص الوحي؟.

نجد المتقدّمين أحياناً لا يلتفتون إلى سبب النزول؛ بالرغم من أَهمّيته البالغة في فرز المكّي من المدني، ولو كان صحيحاً، فالآية:(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ.) التَّوْبة/113، سبب نزولها،كما في البخَاريّ ومسلم، هو استغفار النبيّ (ص) لعمّه أَبي طالب، بعد وفاته بمكّة؛ والعجيب منهم أنّهم لم يشيروا إلى مكّيةِ الآية تَبعاً لذلك، ولم يستثنوها من سُورة التَّوْبة المدنية[3]، لقد قام السُّيوطي بإدراج الآية تحت عنوان: الآيات المتكرّرة النُّزول، أيْ أنها نزلت عند استغفار النبيّ لعمّه أبي طالب، الذي أَبى التلفُّظَ بالشهادة وهو يحتضر، فمات على شركه؛ وكان ذلك،كما هو معروف، عامَ الحزن بمكّة، ثم نزلت عليه،مرةً أُخرى، ضمنَ سُورة التَّوْبة بالمدينة، بعد ذلك بسنين، وهذا رأي تلفيقي،كما رأينا قبل قليل، سببُ اللّجوء إليه، هو إجلالُ أقوال السَّلَف، وقَبولها كلّها، بالرغم من تضاربها، إذْ ما الذي يمنع من تصوُّر أنّ استغفار المؤمنين لموتاهم من المشركين، استمرّ ردحاً من الزمن، حتى نزل النَّهيُ عنه بالمدينة في

---

[1] أنظُر: صَحِيح البُخَارِيّ، الجزء الرابع، كتاب التَّفْسير. التَّوْبة، الآية 113.

[2] أنظُر :الزَّرْكشي: البرهان، 1:202.

[3] السّيوطي: م،ن.1:80.

سُورة التَّوْبة، بل والغريب من المتقدّمين أنْ تقع الإشارة في المصحف إلى أنّ سورة التَّوْبة مدنية كلّها[1]،إلاّ الآيتيْن، الأخيرتين منها، أولاهما:(لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ.) التَّوْبة/128، في حين أنّ السُّيوطي يتحدّث عنها تحت عنوان:آخِر ما تنزّل من القرآن، ويذكر أنّ في المستدرَك، للحاكم، عن أُبيّ بن كعب قال: آخرُ آية نزلت :(لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ).وما أخرجه ابن مردويه، عن أُبيّ أيضاً أنها :«آخِرُ القرآن عهْداً الله.»[2]، ويُنسب مثلُ هذا القول إلى ابن عباس.

فعلماءُ القرآن، واعتماداً منهم على المضمون، الذي قد يبعُدُ عن الصَّواب،لاحظوا أنّ هذا الإعلان العامّ بمجيء الرسول(ص)، وبعثته إلى الناس، الذي تضمّنته الآية، يتلاءم مع العهد المكّي المبكّر، لا مع العهد المدني المتأخّر، الذي نزلت فيه سُورة التَّوْبة، فالإعلان ببعثة الرسول الكريم إلى الناس، يناسب بداية الرسالة، حسب اجتهادهم، لا نهايتها، لذا حكموا بمكّيتها، واستثنوها من سُورة التَّوْبة المدنية، التي لم تنزل بعدها إلاّ المائدةُ، من سُوَر القرآن.

هذا عن اعتماد المعيار المضموني، في تحديد المكّي والمدني، أمّا اعتماد المعيار الرِّوائي، أي مراعاة الأقوال والرِّوايات السابقة، أساساً في فرز المكّي من المدني، فلا يقلّ عن سابقه فوضى واضطراباً، ويجب التَّنْبيه إلى أنّ الأساس الرِّوائي، إنما هو في واقع أمره أساس اجتهادي بحت، قام على مراعاة أسباب النزول، مستخلصةً من أقوال السَّلَف التي تخلو من أيّ حديثٌ مرفوعٍ بشأنها إلى الرسول الكريم (ص).

---

[1] الزّركشي: م،ن، 1:192

[2] الكلبي الغرناطي: **التّسهيلُ لِعلومِ التّنْزيل**،(الدار العربية للكتاب، د.ت) ص 51.

إذَنْ فرز المكّي من المدني عن طريق الاستعانة بأسباب النزول وأقوال السَّلَف، إنما هو ضرب من الاجتهاد وإعمال الرّأي في مضامين الآيات والنصوص، وتحديد مكّيها ومدنيّها انطلاقاً من هذه المضامين ذاتها. جاء في البُرْهان، للزَّرْكَشي:«ساغ أنْ يُختَلَف في بعض القرآن هل هو مكّي أو مدني، وأنْ يُعمِلوا القول بذلك ضرباً من الاجتهاد، وحينئذٍ لم يلزم النَّقْل عنهم في ذكر المكّي والمدني.»[1].

لكن لا يعني هذا أنه يمكن التشكيك في الرّواية الذائعة المشتهرة عن السُّوَر المكّية والمدنية، فالمتعارَف عليه المتفَق بشأنه، من هذه السُّوَر،كثير، يشكّل معظم القرآن، ولا يُعرف حوله اختلاف، فالبَقَرة، والأَنفال وآل عمران، والأحزاب، والممتحِنة، والنِّساء، والطلاق، والحشْر، والنُّور، والمنافقون، والتَّوْبة، والمائدة مثلاً، لا يحوم حول نسبتها المدنيّة شكٌّ، يصدّق ذلك مضمونُها، وكذلك الرّوايةُ بشأنها.

كذلك لا يمكن أنْ يختلَف حول نسبة العَلَق، والمزّمّل، والنُّون، والإسراء، ومريم، وطه، ومجموعة الحواميم وغيرها، أنها مكّية، وإنما الخلاف حول الآيات المستثناة، وكذلك مجموعة من السُّوَر يبلغ عددها حوالي 13سُورة وهي:«الفاتحة، والرَّعد، والنَّحْل، والحجّ، والإنسان، والمطفِّفين، والقَدْر، والبيِّنَة، والزلزلة، والماعون، والإخلاص، والمعوِّذتانِ.»[2]. ويذهب السُّيوطي أكثر من ذلك فيُدرِج تحت فصل: السُّوَر المختلَف فيها، سورةَ الحديد، والصفّ، والتغابُن، والجُمُعة، هذا على الرغم من مضامين هذه السُّوَر وقضاياها، التي يبدو عليها الطابع المدني واضحاً، غير أنّ هناك الكثير من السُّوَر يبدو على قسمٍ منها الطابَعُ المكّي، وعلى القسم الآخر المتبقّي الطابَعُ المدني، كالفاتحة، والنَّحْل،

---

[1] انظُر،السّيوطي: م،ن.1:33.

[2] السّيوطي:م،ن.1:36.

والرّعْد، والحجّ، بل وسورة الإخلاص، على قِصرها الذي يقرّر أولُها الوحدانية المطلقة لله، وينفي آخرُها عنه تعالى الولادةَ والولدَ، ومثل هذه الأمور من مسائل الدّيانة النصرانية التي ناقشها وحيُ ما بعد الهجرة، ولذا رجّح السُّيوطي أنها مدنية. ومثل ذلك يقال في باقي السُّوَر ومنها الفاتحة: التي لم تجد لها مكاناً مستقرّاً لا داخل المجموعة المكّية ولا المدنية، ليس هذا بين تصنيف عالم قرآني وآخر، ولكن داخل تصنيف العالم الواحد ذاته، فالسُّيوطي مثلاً ، يضع سورة الرّعد، و الرّحمن، و التغابُن والصفّ، مرّة في خانة القرآن المكّي، وأُخرى في خانة القرآن المدني[1]، وفي تصنيف سُورة الرّعد، يذكر« عن مجاهد، وابن عباس وعليّ ابن أبي طلحة، أنها مكّية، وفي بقية الآثار أنها مدنية، والذي يجمع بين الاختلاف: أنها مكية، إلاّ آياتٍ، منها الآية الأخيرة:(وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)الرّعْد/43»[2] ، غير أنّ هذا الموقف إزاء أقوال السَّلَف غير مثمر تماماً، وهو إيراد جميع أقوالهم، فإن اختلفت وتضاربت، جَمَع بينها كلّها، وذلك بتقسيم الحقيقة وتوزيعها على تلك الأقوال بالتساوي، إبعاداً لها عن مظنّة الوقوع في الخطأ.

ومثل ذلك سورة الحجّ، التي كان الزّرْكَشي قبله أشار إلى أنها مكّية، ولكنه عاد فوضعها ضمن السُّوَر المدنية[3]، وتقدّم هذه السُّورةُ نموذجاً لفشل الأساس الرّوائي والمضموني كليهما، في تحديد نسبة السُّورة، ويتّضح هذا من عبارة السُّيوطي في الإتقان، المنطوية على قدر كبير من التردّد وصعوبة الحسم في شأنها، قال:« عن ابن عباس أنها مكّية، إلاّ الآيات المستثناة، وفي الآثار الباقية أنها مدنية... قال ابن الغرس : قيل إنها مكّية إلاّ:(هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) الحجّ»[4]،وقيل مدنية،إلاّ أربع آيات:(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ

---

[1] أنظر:الزّركشي: م،ن.1:190.

[2] السّيوطي: م،ن.1:37.

[3] السيوطي: المصدر نفسه.

إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ..) الحجّ/51»[1]؛ وذلك لأن سبب النزول يبين أنّ الآية:(هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا..) « نزلت في حمزة وصاحبَيْه، وعُتْبَةَ وصاحبَيْه، يومَ برزوا في يوم بدر.»[2].

أمّا الآية:(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ...) فعن سعيد بن جبير قال: قرأ رسول الله (ص):(أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ والعُزّى ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى.) ألقى الشيطان على لسانه: « تلك الغَرَانيق العُلَى وإنّ شفاعتهنّ لَتُرتجَى.» فرِحَ المشركون وقالوا ذَكَر آلهتنا بخير، فجاءه جبريل وقال له اِعرضْ عليّ كلامَ الله، فقال: أمّا هذا فلم آتِكَ به، هذا من الشيطان، فأنزل الله تعالى الآية :(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نبيّ...).»[3]، إذنْ فالآية مكّية، لأنّ هذه القصّة من أحداث العهد المكّي،كما هو معروف في السِّيرة؛ وهكذا تتجاذب الرّوايات والأقوال السُّورةَ بأكملها بين مكّية ومدنية، كما تتجاذب أسبابُ النزول آياتِها كذلك، والواقع أنّ السُّورة تنطوي على قضايا الطّور المدني من حياة الدعوة كقضية الصدّ عن المسجد الحرام، والأمر بالآذان في الناس بالحجّ، وذِكْر حرمات الله وشعائره وتعظيمها، والإذن للمظلومين بالقتال بعد إخراجهم من ديارهم، وذِكْر إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لمن دالت دولته، وذِكْر الذين هاجروا في الله وأُوذوا في سبيله، والأمر بالجهاد في سبيل الله، كلُّ هذا من قضايا الفترة المدنية بلا شكّ ، ومن وقائع قرآن ما بعد الهجرة، وعلى هذا، فالنصّ على مدنية السُّورة يبدو مدعّماً بالمضمون الذي تحتويه السُّورة حقّاً، لكن العكس من ذلك هو مع سورة الرّعْد، التي شاع وضْعُها في خانة السُّوَر المدنية، غير أنّ مضامينها وأُسلوبها يوحي بعكس ذلك تماماً، أي أنها مكّية، وذلك لأنها تخلو من قضايا المجتمع المدني وتتساوى آياتها طولاً، في رنّةٍ

---

[1] صحيح البخاري. الجزء الرابع. كتابُ التفسير، الحج، الآية:19.

[2] الواحدي: أسبابُ النزول. ص 177.

[3] السُّيوطي:م، ن.1:34.

موسيقية مؤثرة. وغلب على محتواها بسط حقائق العالم الماذي. في دلالتها على الوحدانية، مع قضايا الوجود، والمبدأ، والمصير الإنساني، والمقابلة بين نقمة الكفّار ونعمة المؤمنين، إلاّ العبارات:(الذين آتيناهُمُ الكِتابَ.) و:(وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكتاب.) أي العالم بالتّوراة، من أحبار اليهود، وهو عبد الله بن سلام، الذي يشهد مع الله تعالى أنّ محمداً مُرسَلٌ من ربّه، وهذا مما يمكن إدراجه ضمن مستقبليات القرآن المكّي، الذي صدّقته وقائعُ ما بعد الهجرة، وهنا تبدو صحّةُ قول النّاظم:« وأكثرُ الناس قالوا الرّعْدُ كالقَمَرِ.»[1]، أي مكّية كسُورة القَمَر. ويمكن أن يُضاف إلى المعيار الزّوائي والمضموني، في فرز القرآن المكّي من المدني: المعيارُ **الأُسلوبي** الشّكْلي، الخاصّ بنظام الجُمَل وموسيقى الآيات، ونَغَم السُّورة ككلّ، ولم يُعطَ هذا المعيارُ حقَّه، حتى الآن، من العناية، بسبب سيطرة التوجُّه الفقهي على الدراسات القرآنية لدى المتقدّمين، إنّ احتذاء طريقة سيّد قطب، وتطويرها في التحليل الفني لنصوص القرآن،كما في مواضع من تفسيره المشهور، وفي كتابه: **التّصوير الفنّي في القرآن**، واستثمار نتائج ذلك في معرفة المكّي من المدني، قد تكون ذات مردود طيّب في هذا الحقل.

إنّ التغيُّر الذي بلغته الدّعوة في المدينة، أوقع تغييراً في مضامين النصوص، وهذا ما قاد بالتّبع والضرورة إلى تغيُّرٍ في الشّكل والأُسلوب، وعلى الدراسات القرآنية معالجة ذلك وإبرازه، وفرز المكّي والمدني، باتّباع هذا النهج، الذي قد يكون مفيداً جداً، وهو :تغيّر **شكل الخِطاب بتغيّر أوضاع المخاطَب**.

إنّ استثناءات المتقدّمين لتلك الآيات من السُّوَر المكّية أو المدنية يقودنا إلى استخلاص أنّ الرسول الكريم (ص) هاجر من مكّة إلى المدينة، حاملاً معه معظم القرآن، أي:85 سُورة، منها، حسب إشارات المصحف، وكتاب: الإتقان، حوالي 40 سُورة حملها معه ناقصةً غير مكتملة، من هذه السُّوَر ما كانت تنقصها

[1] الزّركشي:م، ن. 1:256.

الآية أو الآيات، ومنها ما كان ينقصها النِّصفُ أو قريبٌ منه، ولم ينزَل هذا الجزء الهامّ من السُّورة إلاّ بعد الهجرة بسنوات كسُورة النَّحْل والحجّ، والماعون، وكذا، الفاتحة، في بعض الرِّوايات. والأعجب من أمر تأليف القرآن أنّ الرسول (ص)، كان يحمل معه أثناء هجرته، إلى جانب السُّوَر غير المكتملة، آياتٍ مفرَدة، أُدخلت في صلب سُوَر تنزّلت عليه وهو بالمدينة كالآيات المكّية المستثناة من السُّوَر المدنية: الأنفال، والتَّوْبة، والحجّ، وغيرها.

وأخيراً، نعتقد أنّ التأْليف الموضوعي لآيات السُّورة الواحدة في القرآن، وأنّ التكامُل الطبيعي لنصوص الوحي،لم يكن وفقَ تنزُّلاته الزَّمنية، وإنما كان وفق إشارات الرّسول (ص) إلى كَتَبَةِ الوحي:« ضَعُوا آيةَ كَذَا في مَوْضِعِ كَذَا.»[1]، ويشير إلى مكانها من السُّورة، بتوقيف من ربّه، هنا كان يجري الترتيب الموضوعي المتكامل لآيات القرآن، لتقرأه الأجيال وتفسّره على ذلك، من غير التفات إلى أيّ ترتيب آخر.

إنّ استنباط أحكام القرآن الفقهية واستخراج دلالاته التفسيرية، ومعانيه الكونية، غير متوقّف على معرفة ترتيب نزوله، أو التعاقُب الزَّمني لآياته وسُوَره؛ وذلك لأنّ الرسول (ص) قد أهمله ولم يرَ فيه فائدة.

نعمْ هناك فائدة في معرفة الفاصل الكبير، فاصل حدَثِ الهجرة إلى المدينة، وتغيُّر المخاطَب من: الجماعة المضطهَدَة في مكّة، إلى: المجتمع المنظَّم

---

[1] وقد سقط من هذا التصنيف: طس النّمل، وتقع هي بين الشُّعراء والقَصَص، وكذلك سُورة الفاتحة، التي يرى الأكثرون أنها مكّية، ومنهم من يذهب إلى أنها أوّلُ ما نزل، والسّيوطي يضع سورة: الفَلَق، والنّاس، والإخلاص، مرّةً في خانة القرآن المكّي، وأُخرى في خانة القرآن المدني، وكذلك يفعل مع سُوَر:المطفّفين، اللّيل، والفجر، والصفّ والتّغابُن، ويبقى هذا التصنيفُ اجتهادياً تقريبياً، إلاّ السُّوَر المشتهِرة بنسبتها، مع ما يقوم بتعزيز هذه النّسبة من:الرِّواية الذائعة، مع مضمونها ومحتواها:الذي يُستعان به في تحديد انتماء السّورة، انْظُرْ. الإتقان، 1:32، 33.

والمكافح عن وجوده في المدينة، وما أصاب النصّ شكلاً ومضموناً بسبب ذلك، ما سوى ذاك، فتعاقُب نصوص الوحي وآياته وفق ترتيب التِّلاوة المثبَت في مصاحفنا، من غير استثناءات اجتهاديّة، هو الدالّ على التكامل الطبيعي لجسم السُّورة وهو، بالتالي، الأَولى بالاعتبار والمراعاة عند محاولة فهْم القرآن وتفسيره.

ملحق التصنيف الزماني للسور: [1]

وفي الإتقان للسُّيوطي، عن ابن عباس: قال: كانت إذا نزلت فاتحة سُورة بمكّة كُتبتْ بمكّة، ثم يزيد الله فيها ما يشاء، وكان أوّلَ ما نزل من القرآن: اقرأْ باسم ربّك، ثمّ ن، ثمّ يا أيُّها المزّمّل، ثمّ يا أيُّها المدثّر، ثمّ تبّتْ يدا أبي لهبٍ، ثمّ إذا الشّمْسُ كُوّرتْ. ثمّ سبّحْ إسمَ ربّكَ الأعلى، ثمّ واللّيل إذا يغْشَى، ثمّ والفَجْر، ثمّ والضُّحَى، ثمّ أَلَمْ نشْرَحْ، ثمّ والعصْرِ، ثمّ والعادياتِ، ثمّ إنّا أَعْطَيْنَاكَ، ثمّ أَلهاكُمُ التّكاثُر، ثمّ أَرَأَيْتَ الذي يكذِّبُ، ثمّ قُلْ ياأيُّها الكافرون، ثمّ أَلَمْ تَرَ كيفَ فَعَلَ ربُّكَ، ثمّ قُلْ أَعوذُ بربِّ الفَلَق، ثمّ قُلْ أَعوذُ بربِّ النّاس، ثمّ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، ثمّ والنّجْم، ثمّ عَبَسَ، ثمّ إنا أَنْزَلْنَاهُ في ليلة القَدْر، ثمّ والشّمْسِ وضُحاها، ثمّ والسّماءِ ذَاتِ البُروج، ثمّ والتّينِ، ثمّ لإيلافِ قُرَيْش، ثمّ القارِعةُ، ثمّ لا أُقْسِمُ بيَوْمِ

---

[1] أنظُرْ مثلاً قوله تعالى:﴿لا إكْراهَ في الدِّين قَدْ تبيّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيّ.﴾[البقرة/256] في كتاب: **أَسْبَاب النزول**،للواحدي، وستجد أقوالاً منسوبة إلى ابن عباس، ومجاهد، والسدّي، ومسروق بن الأجدع، وغيرهم، مختلفة، والتّلفيق فيها واضح، إذْ أنّ ابن عباس، رضي الله عنه، لم يكن ممن شاهدوا التنزيل؛ لأنه توفي رسولُ الله (ص)، وعمرُه 13 عاماً، أمّا الآخرون فهم تابعون، والتابعي لا يُؤخذُ بقوله في سبب النزول، وإنما العبرة بقول الصحابي، الذي شاهدَ الوحي وعلِمَ فيمَ أُنْزِلَ. إنّ عموم الآية واضح،لا يرتبط بسبب أو يخصّص به، لأنّ العقيدة التي محلّها القلب، من الطبيعي ألا يجبر الأفرادُ على الدّيانة بها، وإنْ أُجبروا على الامتثال لقواعد الشريعة فيها، بعد نزع الحواجز التي تحول دون تبليغ العقيدة، إنّ معنى الآية عام في جميع العصور والأزمان، فهي تتحدّث عن العقيدة، لا عن الشريعة، والفرق بينهما واضح.

القِيَامَة، ثمّ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ، ثمّ والمرْسَلاتِ، ثمّ ق، ثمّ لا أُقْسِمُ بهذا البَلَدِ، ثمّ والسَّمَاءِ والطَّارِقِ، ثمّ اِقْتَرَبَتِ السَّاعةُ، ثمّ ص، ثمّ الأعراف، ثمّ قُلْ أُوحيَ، ثمّ يَس، ثمّ الفُرْقَان، ثمّ الملائكة، ثمّ كهيعص، ثمّ طه، ثمّ الواقعة، ثم طس الشُّعَراء، ثمّ طس القَصَص، ثمّ بنو إسرائيل(الإسراء)، ثمّ يونس، ثمّ هُود، ثمّ يوسف، ثمّ الحِجر، ثمّ الأَنعام، ثمّ الصَّافّات، ثمّ لُقمان، ثمّ سَبَأ، ثمّ الزُّمَر، ثمّ حم، ثمّ المؤمِن، ثمّ حم السجدة، ثمّ حمعسق، ثمّ حم الزُّخْرُف، ثمّ الدُّخان، ثمّ الجاثية، ثمّ الأحقاف، ثمّ الذَّاريات، ثمّ الغاشية، ثمّ الكهف، ثم النَّحْل، ثمّ إنّا أَرْسلنا نوحاً، ثمّ سُورة إبراهيم، ثمّ الأَنبياء، ثمّ المؤمنون، ثمّ تنزيل السَّجدة، ثمّ الطّور، ثمّ تَبَارَكَ الملْك، ثمّ الحاقّة، ثمّ عمّ يتساءلون، ثمّ النازِعات، ثمّ إذا السَّماء انفطرت، ثمّ إذا السَّمَاءُ انشقّت، ثمّ الرُّوم، ثمّ العَنْكَبوت، ثمّ وَيْلٌ لِلْمُطفّفين: فهذا ما أَنزل اللهُ بمكّة.

- ما نزل بالمدينة:

ثم أُنزِلَ بالمدينة سُورةُ البَقَرة، ثمّ الأَنفال، ثمّ آل عِمْران، ثمّ الأَحزاب، ثمّ الممْتَحِنَة، ثمّ النِّسَاء، ثمّ إِذَا زُلْزِلَت، ثمّ الحديد، ثمّ القتال، ثمّ الرَّعْد، ثمّ الرَّحمن، ثمّ الإِنسان، ثمّ الطَّلاق، ثمّ لمْ يكُنْ، ثمّ الحشْر، ثمّ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ، ثمّ النُّور، ثمّ الحجّ، ثمّ المنافقون، ثمّ المجادِلة، ثمّ الحجُرَات، ثمّ التَّحْرِيم، ثمّ الجُمُعَة، ثمّ التَّغَابُن، ثمّ الصَّفّ، ثمّ الفَتْح، ثمّ المائدة، ثمّ بَرَاءَة.

سَبَبُ النزول:

سببُ النزول هو قِصَّةُ نزول الآية، أَي الظّرف الاجتماعي العامّ، أو النفسي الخاصّ، لفرْدٍ، أو أَفراد، في المجتمع الإسلامي، الذي نزلت الآية خطاباً له، قاصدةً إقرارَه على حاله دون تغيير ،كالسَّعْي بين الصَّفا والمروة، وجواز الاتّجار في مواسم الحجّ، أو تغييره بالجملة كنزول تحريم الخمر، بعد تَرْكٍ وإباحةٍ دامت مدةً من الزّمن، أو جواباً عن استفهام وتساؤُل، فرديّ أو جماعي، كسؤال سَلَمة

بن صخر الرسول(ص) فيمن ظاهر زوجته، ونزول آية الظهار فيه:(المجادلة آية 2-4)، وكذا تساؤل جماعة من المسلمين عمَّن قُتل أو مات، من الصَّحابة، وفي بطنه خمر، وقد وُصفت في الآية بأنها رِجْسٌ من عمل الشيطان، وذلك قبل نزول تحريمها، ثم نزول الجواب:(لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...) المائدة/92، أو تقويم لعمل فرديّ تقويماً يكون تشريعاً عامّاً في الإسلام، كنزول:(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ) الممْتَحِنَة/1، في حاطب بن أَبي بلْتَعَة، الصحابي الذي أراد تقديم عمل خير، منه من المدينة إلى كفّار قريش في مكّة، يستعطفهم عليه: فنزلت الآية ردّاً على هذا التصرُّف الفردي، بالتشريع العامّ الذي يطبّق عليه وعلى أمثاله، ومهما كانت عناية القرآن بالغةً، إلى حدٍ يثير الدّهشة، بأحداث ووقائع كبيرة أو جزئية فردية، داخل المجتمع الإسلامي آنذاك، ونزول آيات ونصوص تخصُّها وتعنيها، إلاّ أنه في الحقيقة، لا يمكن تسميةُ مثل هذا "**الاختصاص بالذِّكْر**"، من آيات الوحي "**لوقائع**" داخل المجتمع الإسلامي، سبَبَ النزول، أي الحدَث الأَرضي الذي حمل الوحْيَ على النزول، وسبب النزول مصطلح يعني أنه لولا وقوع تلك الأحداث لافتقدنا إلى تلك الآيات والنصوص في المصحف الذي بين أيدينا الآن.

إنّ الله تعالى هو مقدِّر الحدث أو السبب، وهو منزّل الوحي في الوقت ذاته، فكيف يكون أحدهما سبباً للآخر، مع أنّ كليهما من تقدير الحكمة الإلهيّة، لهذا كان من الأولى تسمية الحدث الذي يتنزَّل الوحي مخاطباً إياه: **بقصّة النزول**، لا سبب النزول، ومن الضروري عند تفسير الآية معرفةُ قصة نزولها، ثم مَن هم المعنيّون بخطابها، فإن ذلك مساعدٌ على فهم معناها: لأن الإحاطة بالسِّياق الاجتماعي والنفسي الذي كانت النصوص تتنزل أثناءَه مزيلٌ لكثير من الغموض والإبهام فيها، خاصّة الخطاب التشريعي، أو النصّ الإنشائي من القرآن، الذي يتحدّد حُكمه كثيراً بالمخاطَب المأمور بالامتثال أو التّرك، ولا

يعني هذا أنّ لكلّ آيات القرآن سياقاً خاصّاً لا تفهم جيداً إلاّ بمعرفته، بل إنّ معظم آيات القرآن والغالبية الكبرى من النصوص، ليست لها أسباب نزول، أي أنها نزلت:**ابتداءً**، بعبارة القدماء، غير متعلّقة بحدث خارجي يخصّص عمومها أو يزيل غموضها، وقد أجهد القدماء أنفسهم في البحث لكلّ آية عن سببِ نزول، وهذا بالذّات الذي ساعد على كثرة الوضع والاختلاق لقصص النزول، ممّا أدّى إلى الاختلاف فيه، حول الآية الواحدة، اختلافاً يُنقص من قيمته التفسيرية ويشكّك في مصداقيته.[1].

لا يُقبَل تحديد قصّة نزول الآية إلاّ من صحابيٍ شاهَدَ نزولَ الوحي، ويتأكّد سبب النزول إذا ورد عن الصحابي صيغة لفظية تدلّ على حضوره للوحي وهو ينزّل على شخص الرسول (ص) كقول عبد الله بن مسعود:كنتُ أمشي مع النبيّ (ص) في حرثٍ وهو متكئٌ على عسيب، إذْ مرّ اليهود فقال بعضهم لبعض سَلُوهُ عن الرُّوح... فنزلت الآية:(وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الرُّوحِ...) [2] الإسْرَاء/85، فهذا السبب أصحّ من السّبب الآخر المروي بشأنها كذلك:« عن عكرمة ابن عباس، أنّ قريشاً قالت لليهود:أعطونا شيئاً نسأل عنه هذا الرجل، فقالوا:سَلُوهُ

عن الرُّوح، فنزلت الآية.» [3] ليس فقط لكون الأوّل ورد في البُخَاري، ولكن أيضاً لأنّ عبد الله بن مسعود كان شاهداً لقصّة النزول، بينما كان ابن عبّاس يحكي ما وَقَعَ، أو بلغه أنه وَقَعَ في الماضي، ولم يكن حاضراً نزولَ الآية، وحتى مِن الصحابة، يُرجّح قولُ أو رواية مَنْ كان حاضرَ النزول، أمّا التابعون فليس لهم قولٌ في سبب النزول، في واقع الأمر، وإن كانَ، فهو مكذوب عليهم، أو هم مجتهدون برأيهم فيه.

---

[1] صحيحُ البخاري: كتابُ التّفْسير، الآية.

[2] الواحدي:أَسبابُ النزول. الآية.

[3] الزّركشي:م،ن.32:1.

و كلا الأمرين لا يصحّ في تحديد قصّة النزول، المرويّ عمّن لم يحضر، أو المجتهَد فيه.

يتحدّد سبب النزول في الرّوايات والأقوال، بعد ذِكر القصّة، يتحدّد بعبارة:فأنزل الله تعالى الآية، أي أن (الفاء):"فَأَنْزَلَ"، الدالّة على التعاقُب والفَورية الزّمنية، ضرورية لتحديد السبب.

أمّا قولهم: نزلت الآيةُ كذا، ثم يذكرون القصّة أو الحالة: فإنهم يعنون بذلك أنّ الآية تتضمّن ذلك الحكم أو تشتمله «لا أنّ هذا كان السببَ في نزولها.»[1] كالآية:(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ) البَقَرَة/115، وأنها فيمن صلّى:(فرْضاً أوْ نافلةً)، وبانَ له بعد اجتهادٍ وتحرٍّ، أنه لم يكن توجَّهَ نحو القِبلة، أو أنها فيمَنْ يصلّي، تطوُّعاً، مسافراً ، إلى حيث تتوجَّه به رُكُوبتُهُ، ويذكرون لذلك قصصاً تتضمّن، كلُّها، هذا الحكم.

يمكن أن نقرّر مطمئنين، إلى أنّ ذكر قِصة نزول الآية، أو معرفة سبب نزولها، فيمَنْ نزلت؟ ومَنْ تقصد؟ وأين مِن الأمكنة التي نزلت فيها؟، إنّ ذكر هذه المعلومات الخارجية:(التي تحيط بالنصّ من الخارج) لآياتِ القرآن، كان يمثّل النشاطَ التفسيريَّ الوحيدَ لمفسّريّ العهد الصحابي، فالتفسير قبل المرحلة التابعية لم يكن يعني شيئاً أكثر من ذكر سبب النزول، فمحمّد بن سيرين التابعي الكبير، يسأل عبيدة السّلماني عن تفسير آية من القرآن، فيجيبه: إتّقِ الله وعليك بالسّداد، لقد ذهب الذين يعلمون فيمَ أُنزِلَ القرآن[2]، أيْ أنّ ممارسة التفسير الصحيح، قد انتهت بذهاب جيل الصحابة الذين يعلمون أسباب النزول. وكذلك

---

[1] الواحدي: م،ن. ص 15.

[2] البخاري: الصحيح، باب القُرّاء من أصحاب النبي، الحديث4716.

عبد الله بن مسعود،كان يرى نفسه أعلم الصحابة بالقرآن والتفسير؛ لأنه كان يُقْسِم بالله أنه:«ما نَزَلتْ آيةٌ إلاّ وأنا أَعْلمُ فيمَ أُنزِلت وأَينَ نَزَلتْ.»[1].

إنّ جيل الصحابة، عليهم الرّضوان، كانوا يرون، من شدّة اهتمام النصوص بواقعهم، أنّ مجتمعهم، بجزئياته وتفاصيل أحداثه، مقصود ومعنيّ عنايةً آنية بهذه النصوص، إنها مرتبطة، في رأيهم بتفاصيل وأحداث واقعهم اليومي، وبالتالي فالتفسير يمرّ فقط عبر معرفة هذه الأحداث الاجتماعية والإلمام بها.

وتزداد المقدرة على التفسير الصحيح للآية بقدر حجم هذه المعرفة بالوقائع: (أسباب النزول)، ولهذا يُنقل كثيراً تحرُّجُ التابعين الذين فاتتهم هذه المعرفة العِيَانيّة لأحداث مجتمع الصحابة، تحرّجهم من القول في النصوص وتفسيرها، إلاّ أنهم في الحقيقة، استعاضوا عن هذه المعرفة العيانية، بمعرفة ثقافية، اطّلعوا عليها أو توفّرت لديهم، وهي الأخبار، والقصص، وأشعار العرب، فأخذ الميل نحو الاجتهاد الذاتي الشخصي من النصّ، في الظهور والتّبلوُر، وهذا الذي دفع التفسير نحو مرحلة جديدة من التعقّد، لا يُجمع فيها أثناء التفسير، بين النصّ، وبين الحدث الاجتماعي الخارجي:(سبب النزول)، ولكن بين النصّ وبين الرّصيد الثقافي المتراكم في ذهن التابعي، وهكذا، فبمرور الزمن وتعقُّد الثقافة أخذ الاعتماد على سبب النزول في تفسير النصّ يتراجع أمام المعارف الجديدة:(الأصيلة أو الدّخيلة)، علومِ اللّغة والفلسفة أو أخبارِ القَصَص والإسرائيليّات، وبتباعدنا عن فترة الوحي لم يعُد يُلْجَأ إلى سبب النزول أو يفتّش عنه إلاّ قليلاً، عند المتأخّرين، لأنهم صاروا يرون أنفسهم أنّ واقع مجتمعهم وأحداثه في كلّ مرحلة تاريخية، تشكّل بذاتها أسباباً جديدة للنزول، عملاً بالقاعدة الذهبية:« العِبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السّبَب»، نعم، وفي التفسير

---

[1] أنظُر في هذا الخصوص تفسير الآية 114 من سورة البقرة، والآية 44 من سورة المائدة، في تفسير الطّبري، وابن كثير، ومحمّد الطاهر بن عاشور.

الحديث أو المعاصر يكاد يتناسى أو يُهمل السبب الذي "أنزلَ الآيةَ ! ، ومع هذا فقد يُلجا أحياناً من قِبل بعض المفسّرين، والمفسّرين الرّسميين خاصّة، الذين ينوون تعطيل حكمها؛ إلى افتراض أو ادّعاء أنّ للآية سبَبَ نزولٍ يخصّص دلالتها العامّة، وذلك حين يصعب على المفسّر إسقاطها على واقعه أو مجتمعه، الذي يعيش فيه، لعوامل ثقافية أو سياسية مانعة، لذا يكون تخصيصها بحدث من أحداث السيرة أو بقوم من الكفار أو بطائفة من أهل الكتاب أسلم لنفسه[1].

سَبَبُ النزول تقييداتٌ في الحكم والدّلالة من خارج الكتاب:

هناك، من الناحية العَمَلية، مواطن للضعف ونقص الثّقة في سبب النزول، كأداة تُعين على فهْم أمثل للنص،

أوّلاً- كثرة الاختلاف في ذكر الأسباب المتعدّدة والمختلفة للآية الواحدة، وهذا ما يحمل على الشكّ فيها كلِّها.

ثانياً-ندرة الآيات القرآنية التي يتوقّف تفسيرها وفهمها على معرفة سبب نزولها، فنصوص الوحي إذا تضمّنت أحكاماً وتشريعات، فهي كلّياتٌ عامّة، تطبّق على جميع الأشخاص والحالات المماثلة، ولا تعتبر خاصةً بمن نزلت فيهم أو نزلت جواباً عن سؤالهم، وإذا كانت هذه النصوص تقريرات وأخباراً عن الكَوْن والطبيعة والمجتمع والتاريخ، كما هو الغالبية العظمى من آيات القرآن، فمثل هذه النصوص تكون أكثر استقلالاً عن أسباب النزول، هذا إنْ كانتْ لها أصلاً.

إنّ نصوص الوحي وآيات القرآن، دلالتها على معانيها **ذاتية**، يمكن فهْمها وتفسيرها مستقلّةً عن قصّة نزولها، إلاّ فيما نَدَرَ، من آياتٍ لا يتجاوز عددُها أصابعَ اليد الواحدة، حتى هذه الآيات لا يعتمد معناها وتفسيرُها على السّياق

---

[1] صَحِيحُ البُخَارِي: كِتَابُ التَّفْسِير، الآية.

الاجتماعي الخارجي:(سبب النزول) اعتماداً كلياً، بل يمكن إدراك دلالتها باستقراء بقيّة النصوص ومقارنة بعضها ببعض.

الدّلالة العامّة والسّبَب المخصِّص:

السبب، أو قِصّة النزول، أو السّياق الاجتماعي لنزول النصّ، يبقى دوماً أداةً مساعدة على فهْمٍ أفضل لمعناه وتفسيره، وإذا غمُض معنى النصّ أو استحال تحقيق دلالته العامّة المتبادِرة من ظاهر لفظه في الواقع، فاعلم أنّ السبب أو قصّة النزول، تشكّل هي وحدها نصفَ معنى النصّ، وهنا ينتقل السبب من الأداة "**المساعِدَة**" على الفهْم، إلى الأداة "**الضّرورية**" لهذا الفهْم، أي أنّ النصّ يصبح غير مستقلّ بنفسه في الدّلالة على معناه، بدون السّياق الاجتماعي الذي نزل فيه، مثال ذلك قوله تعالى:(لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) المائدة/93، إنه لمّا نزل تحريم الخمر، وبأنها رِجْسٌ من عمل الشيطان، وكان بعض الصّحابة قُتِلوا، أو ماتوا وهم يشربونها قبل نزول التحريم، بدا لأصحابهم، أنهم ماتوا على الرّجس في بطونهم، واقترفوا من عمل الشيطان، فتساءلوا فيما بينهم، فأنزل اللهُ الآية[1].

إنّ الآية، بظاهر لفظها، تُبيح لمن آمن وعمل الصالحات واتّقى وأحسن، أنْ يأكل ويشرب ممّا شاء، إنها نصٌّ في رفع الجُناح على المؤمن المتّقي العامل للصالحات، في أنْ يصيب مما طاب له، فالآية لا تُفْهَم فهْماً صائباً إلاّ بأنها نزلت في سياق التساؤلات والاستفهامات الرّائجة آنذاك، وأنها جاءت ردّاً عليها وتبييناً لها، إذن فهي خاصّة بمن كان يتعاطى شرب الخمر من الصحابة، ومات قبل نزول التحريم، هنا يكون السبب أو قصة النزول، أو السياق الاجتماعي، مخصِّصاً لعموم الآية، إنّ استفهامات الصّحابة عن مصير إخوانهم الذين ماتوا

---

[1] صَحِيحُ البُخَارِي: كِتَابُ التَّفْسِير، آل عمران، الآية 188.

قبل التحريم وتساؤلاتهم عن حُكمهم، يعدُّ جزءاً أساسياً من معنى النص، والآية لا تفهم بدون هذا السياق، أي تبقى على عمومها، وهو ما يؤدّي إلى صدامها مع آيات التّحريم القاطعة الدّلالة، هذه الآية في القرآن لا تفهم مستقلّةً عن قصّة نزولها، وهذا يستلزم أنّ سبب نزولها يخصّص معناها العامّ.

الآيةُ الأُخرى التي يرتقي سبب نزولها إلى مرتبة التخصيص أو يكاد، هي قوله تعالى:(لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنْ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)آل عِمْرَان/188، الآيةُ تتوعّد وتؤكّد الوعيد، لكلّ من فعل شيئاً ضدّ الواجب والحقّ، ثم يفتخر بذلك، وأحبّ أنْ يشكر ويُمتدح بين الناس، بل وأنْ يُقدَّم على العاملين المخلصين، هذا معنى ظاهر الآية.

جاء في البُخَاريّ عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه:«أنّ رجالاً من المنافقين على عهد الرسول (ص) كانوا إذا خرج إلى الغزو تخلّفوا عنه وفرحوا بمقدمهم خلافَ رسول الله (ص)، فإذا قَدِم رسول الله (ص) اعتذروا إليه وحلفوا وأحبوا أنْ يحمدوا بما لم يفعلوا فنزلت الآيةُ: لا تحْسَبَنّ الذين...»[1]. وعلى هذا فالآية عامّة قد يثير سببُ النزول جانباً من معناها، لكنه لا يرقى إلى درجة تخصيصها، طالما أنّ ذلك النموذج من الأشخاص قد يمكن تكرار وقوعه في المجتمع الإسلامي، في مختلف العصور، غير أن البُخَاريّ يذكر رواية ثانية بعد هذه، وذلك لما غمُض معناها على مروان بن الحكم، والي معاوية على المدينة، وأرسل إلى ابن عباس رضي الله عنه من يسأله عمّن تتحدّث الآية وينالُه وعيدُها؟، وكأنه كان يتمنى أن يكون لها سبب يخصّص معناها، واستفهم مروان :« لَئِنْ كان كلُّ امرئ فَرِحَ بما أُتِيَ وأحبّ أن يُحْمَدَ بما لم يفعل معذَّباً، لنُعذّبَنّ أجمعون.»، فقال ابن عباس، وما لكم ولهذه، إنما دعا النبيُّ (ص) يهودَ فسألهم

[1] البخاري:المصدر نفسه. آل عمران، الآية 188.

عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره فأروه أنْ قد استحمدوا إليه، بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم، ثم قرأ ابن عباس الآية:(وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ ما يَشْتَرُونَ) آلُ عِمْرَان/187 »[1].

فالآية نزلت، حسب ابن عباس، في أهل الكتاب، يهودِ المدينة الذين يُخفون عن الرسول حقيقةَ ما يسألهم عنه مما هو في التَّوْراة، ويوهمونه أنهم أجابوه بالحقيقة، فيمتنّون عليه ويطلبون منه الحمدَ والثناء، يفخرون بمكرهم وخداعهم للرسول (ص)، ثم يرجون على ذلك، الشُّكرَ والامتنانَ، إذن فهي خاصّة في اليهود تُقصَرُ عليهم ولا تتناول غيرهم، خصّصها سببُ النزول فيهم، الذي يؤيّده، حسب ابن عباس، سياقُ الحديث عن اليهود في الآية السابقة عليها.

هل الآيةُ مخصَّصة بسبب النزول في اليهود، أم أنها عامّة تتعداهم إلى غيرهم ؟، هل نموذج الشخص المرائي الفخور بمكره، والحريص في الوقت نفسه على الثناء والشكر بين الناس، يخلو منه المجتمع الإسلامي بعد سبب النزول، أي بعد العهد الصحابي؟. الجواب واضح. والآية لا يمكن إلاّ أن تكون عامّة، وتقديم البُخَاريّ رحمه الله، لرواية نزولها في المنافقين عن أَبي سعيد الخدري، دالّ على تفضيله لها، يضاف إلى ذلك، أنّ قول أبي سعيد الخدري مُقدَّم على قول ابن عباس، مع أنّ ابن عباس قرأ الآية ولم يقل أنها نزلت في اليهود، أمّا عبارة أَبي سعيد الخدري فهي: "فَنَزَلَتْ"، فابن عباس مستنبِط ومجتهِد برأيه، وليس ناقلاً راوياً كأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت[2] ، والعبرة في تحديد سبب النزول هي : "الرِّوايةُ والسَّمَاعُ"، وهكذا يَنذُرُ جدّاً أنْ يتوقّف فهْمُ

---

[1] أُنظُر تفسير الآية: في ابن كثير.

[2] الزّركشي:م،ن.1:29 .

الآية وتقسيزها على عنصر خارج لفظها، لأنها نزلت للقرون والأجيال، وحتى إذا تُنوسِيَ سببُ نزولها فلا يضير ذلك نصَّ الآية ومعناها في شيء.

إنّ شغف التّنقيب لكلّ آية عن سبب النزول، من قِبل المتقدّمين، هو من أجل الاتجاه بالآية من العموم إلى الخصوص، أي الاقتراب بها نحو التفسير والوضوح، لأنّ التخصيص بذكر السبب يزيل الغموض الناتج عن العموم في الآية، وهذا الحرص منهم يجعل رواياتهم متضاربة بيّنةَ الوضع والاختلاقِ، إنهم يفسّرون الآياتِ بسبب النزول، فإنْ لم يوجد، أو لم يصّح، فينبغي اختراعُهُ وصنعهُ، ولكن المعاني الإلهيّة ذات الطبيعة الوجودية العامّة في آيات القرآن تكشف، دوماً،عن إباءٍ وصعوبةٍ أمامَ كلّ محاولة حصرها في إطار بيئي ضيّق، أو تفسيرها بظروف محلّية خاصّة، أو قَصْرِها على أحداث جزئية (أسباب نزول)، وغالباً ما يُظهر التفسيرُ الإسلاميُّ القديم قُصوراً واضحاً، عن الارتقاء إلى المستويات الكونية التي تتحدّث عنها آياتُ القرآن.

ومن الآيات التي يرون أنها لا ينبغي أنْ تُفهَم بعمومها وإطلاق لفظها، بل لها سَبَبٌ يخصّصها، قوله تعالى: (وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) البقرة/115:«فلا يُفهم مرادُ الآية حتى يُعلم سببُها، وذلك أنها نزلت لما صلّى النبيّ (ص) على راحلته، وهو مستقبِلٌ من مكّة إلى المدينة، حيث توجّهتْ به، فعُلِم أنّ هذا هو المراد.»[1].

وفي: أسباب النزول، للوحداوي، عن جابر بن عبد الله:« بعث رسول الله سرّيةً كنتُ فيها فأصابتنا ظُلْمةٌ فلم نعرف القِبلة، فصلّى كلٌّ إلى ناحيةٍ باجتهاده، فلما قَفَلْنا سألْنا رسولَ الله (ص) فسكت، فأنزل الله تعالى الآية.»، وفي رواية ثانية، عن عبد الله بن عامر عن ربيعة عن أبيه :« كنّا نُصلّي مع النبيّ (ص) في السَّفَر في ليلة مظلمة، فلم يدرِ كيف القِبلةُ، فصلّى كلُّ رجل منّا على حاله، فلما

[1] الواحدي: أسباب النزول.26

أصبحنا ذُكِرَ ذلك إلى النبي (ص) فنزلت الآية.». وفي رواية ثالثة « عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: أُنزِلَتْ :

(فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ) أَيْ صلِّ حيثُ توجّهتْ بك راحلتك، في التطوُّع.» وفي الرواية الرابعة :

« عن عطاء، عن ابن عباس:أخبر جبريلُ النبيَّ (ص) بوفاة النَّجَاشيّ وأَمَره أنْ يصلّي بأصحابه عليه، فصلّى رسول الله (ص) بأصحابه عليه فقال الصحابة: كيف نصلّي على رجل كان يصلّي لغير قبلتنا، أي إلى بيت المقدس، فأنزل الله الآية، ويذهب ابن عباس إلى أنها منسوخة بقوله تعالى :(وَحيثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ.»[1].

أمّا السُّيوطي فيرى غير ذلك، وهو أنه لما قالت اليهود، ما وَلَّاهُمْ عن قِبْلتهم التي كانوا عليها، أنزل الله تعالى:(ولله المشرِقُ والمغْرِبُ..)، ويحكم له بصحّة السّنَد الواجبِ الاعتمادِ دون غيره[2].

ويبدو أنّ موضوع الآية ومحتواها، ليس "التّوَجُّه إلى القِبلة في الصّلاة"، حتى نتحدّث عن نسخها بالآية :(فوَلُّوا وجوهَكُمْ شَطْرَهُ)، أو تخصيصها بسببٍ للنزول مفترَضٍ، وهو: مَنْ أَخْطأَ القِبلة بعد اجتهادٍ، أو صلّى مضطرّاً إلى غيرها. ليس مضمون الآية تشريعَ حُكْم وهو: صحةُ صلاة المتوجّه إلى غير القِبلة للمجتهد المخطئ أو المضطرّ، وإنما مضمونها:تقريرُ تصوُّرٍ إسلاميّ عامّ،كَونُ المشرِق والمغرِب لله تعالى، وحيثما توجّه المرءُ، في الصّلاة أم في الدُّعاء أم في غير ذلك، من التأمُّل والاعتبار، فهو إلى وجه الله المحيط بكلّ شيء؛ ولهذا ختم الآية بصفة السَّعَةِ والعلم، يسع كلّ اتّجاه ويعلم نيّةَ كلّ عابد.

---

[1] السّيوطي:م،ن.1:93.

[2] البُخاري:كتابُ التّفسير، الإسْرَاء. الآية 85.

لقد بدا للمفسّرين أنّ ظاهر الآية يوحي أنّ يكون بياناً لمن اجتهد وأخطأ في تحديد القِبلة، أو صلّى مضطرّاً إلى غير القِبلة، وأنّ الآية جوابٌ شافٍ لتساؤلات صاحب هذه الحال، فمَضوا يضعون قِصصاً وروايات تناسب هذه الحال المفترَضة افتراضاً، فهي حالٌ، أو قصص، قد لا تكون وقعت إطلاقاً، ولا يهمّ، فالآية تفهم على إطلاقها، وتقرّر تصوُّراً عاماً مستقلاً عن سبب النزول وتخصيصه، وقد جاءت هذه الآية مباشرة بعد قوله تعالى:(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)، البقرة/114، وواضحٌ أنّ معنى الآية هنا عامّ، يمكن أن يتحقّق ويتكرّر تحقُّقه في واقع المجتمع الإسلامي في كلّ حقبة وعصر، وتاريخُ الإسلام شاهد على ذلك قديماً وحديثاً، وفي هذه الأيام تماماً، ممّا يعزّز رأيَنا الذي نذهب إليه وهو: أنّ من أسباب النزول، ما كان قد وَقَع في الماضي، ومنها ما يجري وقوعه الآن، ومنها ما لم يقع بعدُ،(يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ)، فالقرآن يعني الأُمّةَ الإسلاميةَ بأجيالها المتعدّدة عبر العصور، ويخاطبها بنفس الاهتمام والعناية التي كانت للسابقين، وكثيراً ما تكون أحداثُ هذه الأُمّة الراهنة ووقائعها اليومَ أسباباً متأخّرة للنزول، أي وقائع استعصت على التفسير في السابق.

إنّ هذه الآية، حسب التفسير القديم نزلت في طيطوس الرُّومي (73 بعد الميلاد) الذي غزا أُورشليم ودمّر بيت المقدس، أو أنها نزلت في بختنصر البابلي (586 ق.م) الذي غزا أُورشليم وخرّب بيت المقدس وسبى اليهود إلى بابل: « وأعانه على ذلك النَّصارَى من أهل الروم.»! بتعبير التفسير التقليدي ،أو أنها نزلت في مشركيّ مكّة، ولا يخفى ما في هذه الرّوايات من الإحالات التاريخية والعقلية، وأنها تتحدّث عن:" مَسَاجِدَ"، لا مَسْجِدٍ واحدٍ، إذن، فقد يكون السبب، حسب تفسيراتهم، سابقاً على النزول بقرون من الزمن، وأنّ هذا السبب لا ينفرد بمعرفته الصحابيُّ الذي شاهد النزول، بل المؤرّخون والعلماء

باجتهادهم وبحوثهم، لا بالنَّقل والرِّواية والسَّماع عن الصحابة، كما هو مشترط لدى أصحاب هذا الفن.

كلّ هذا من عوامل الضعف وتقليل الثّقة والاطمئنان إلى أسباب النزول، كأداة هامّة في تفسير النصوص، ولم يقم علماء الدّراسات القرآنية السابقين بحلولٍ لهذه المشكلات.

من بين الإشكالات القائمة: النُّزُولُ السابق على السبب، بمعنى أنْ تكون الآية مكّية وسببُها الذي صحّ لها، أو قصّتُها، مدنية، مثل ما صحّ في قوله تعالى:(وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الرُّوحِ قُلْ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) الإسراء/85- فالإسْراء، من أوائل السُّوَر نزولاً بمكّة وهي: "من العِتَاقِ الأُوَل"، كما قال عنها ابن مسعود، في صحيح البُخَاريّ، (كتاب التَّفْسير، باب: تأْليف القرآن.) ولكن سبب نزول الآية كان بالمدينة،كما جاء عن ابن مسعود نفسه في البُخَاريّ: « بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مع النبيّ (ص) في حرثٍ وهو متكئٌ على عسيب، إذْ مرّ اليهودُ فقال بعضهم لبعض: سَلُوهُ عن الرُّوح، فقال بعضهم ما رَابَكُمْ إليه؟ وقال بعضهم لا يستقبلنَّكُمْ بشيء تكرهونه، فقالوا سَلُوهُ، فسألوه عن الرُّوح، فأمسك النبيّ (ص) فلم يردّ عليهم شيئاً، فعلمتُ أنه يوحَى إليه، فقمتُ مقامي ،فلمّا نزل الوحيُ قال:(ويسْأَلُونَكَ) [1] » والشاهد على النزول هو قوْلُ الصحابي، بصريح اللّفظ:"بيْنَا أَنَا أَمشي"، وأنّ الآية لم تكن معلومةً ولا متلوّةً ولا نازلةً من قبل، بدليل العبارة "فعلمتُ أنّه يُوحَى إليه."، والحرْثُ، والفِلاحة، والسائلون اليهود، أشياءُ لم تكن إلاّ بالمدينة، إذن كيف التوفيق بين هذا وذاك ؟، والإشكال لن يحلّه افتراضُ تكرُّر النزول، فإنه غير مسلّم به، ولم يصحّ تكرّر نزول الوحي مرّةً بعد أُخرى، وهل كان عرضةً للنسيان حتى يتنزّل تذكيراً بآيةٍ سبق نزولها،! أوْ آياتٍ! ، ومثله قوله تعالى:(سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ

[1] صَحِيحُ البُخَاري:كِتَابُ التَّفْسِير، سورةُ القَمَر، الآية 45-46.

وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ.) القمر/45-46؛ وفي البخاريّ عن عكرمة عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، أنّ رسول الله (ص) قال وهو في قُبّةٍ يوم بدر:« اللّهمّ إنّي أَنشُدُكَ عهْدَكَ ووعْدَكَ، اللّهمّ إنْ تشأْ لا تُعبدْ بعد اليوم.» ، فخرج وهو يقول: (سيُهزَمُ الجمْعُ ويولّون الدُّبر.).

وفيه أيضاً عن يوسف بن ماهك قال:(إنّي عند عائشة أُمّ المؤمنين، قالت لقد أُنزل على محمد (ص) بمكّة وإنّي لجاريةٌ ألعبُ: (بلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ والسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ) [1] ، وهذا عمر رضي الله، عنه يقول:«كنتُ لا أدري أيّ الجمع يُهزم، فلمّا كان يوم بدر، رأيت رسول الله يقول:(سَيُهْزَمُ الجَمْعُ ويُوَلُّونَ الدُّبُرَ) »[2]، أيْ أنّ الآية كانت غامضةَ المعنى قبل وقوع سببها الذي تأخّر عنها بسنين، فالمجتمع الإسلامي يسير نحو تحقيق مستقبلات القرآن، التي لم تنقطع حتى الآن، وفي قول عمر دليل: كنتُ لا أدري أيّ الجمْع يُهزم. دليلٌ على عدم تكرار النزول برغم تأخُّر الأسباب، أي الحوادث التي تفسّر النصوصَ السابقة.

ومثله قوله تعالى:(وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ.) الأحْقاف/10، فالآية مع سورتها، مكّية، ولكن الشاهد من بني إسرائيل، عند معظم المفسّرين هو اليهوديّ: عبد الله بن سلام، الصحابيّ رضي الله عنه، الذي لم يُسلِم إلاّ بالمدينة، لكن أليس من الأَولى التقرير أنّ الآية المكّية هي ذات مضمون مستقبليّ محض، وقع بعد سنين من نزولها، حقّقه عبد الله بن سلام، بإعلان إسلامه في المدينة.

أمّا الآيات المدنية ذات الأسباب المكّية، أَي الآيات المتأخّرة عن أسبابها، فأمْرُها أكثرُ غرابةً، مثل قوله تعالى:(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ)

---

[1] الزّركشي:م،ن.1:33.

[2] السّيوطي:م،ن.1:96. والواحدي:أسبابُ النزول.152.

التَّوْبَة/113، ففي البخاريّ ومسلم، أنها في أبي طالب عمّ الرسول، لمّا حضرته الوفاةُ، ورفْضِهِ التلفُّظَ بالشَّهادة التي كان يلقّنها إياه الرسول (ص)، فلمّا مات على شركه، قال الرسول (ص) لأستغفرنّ لك ما لم أُنْهَ، فنَزلتْ:(ما كَانَ لِلنَبِيِّ..)، وفي رواية في التِّرْمذي، عن عليّ بن أبي طالب، قال سمعت رجلاً يستغفر لأَبوَيْهِ، وهما مشركان فقلتُ تَستغفرُ لأبويكَ وهما مشركان؟، فقال: استغفرَ إبراهيمُ لأبيه وهو مشركٌ، فذكرتُ ذلك للرسول (ص) فنزلت الآيةُ.

وأخرج الحاكم عن ابن مسعود قال خرج النبيُّ (ص) يوماً إلى المقابر فجلس إلى قبرٍ فناجاه طويلاً، ثم بكى فقال، إنّ القبر الذي جلستُ عنده قَبْرُ أُمّي، وإني استأذنتُ ربّي في الدُّعاء لها فلم يأذَنْ لي، فأنزَلَ عليّ:(ما كَانَ للنبيّ والَّذِينَ آمَنُوا..) ، فسُورة التَّوْبة من أواخر السُّوَر بالمدينة نزولاً، ووفاة أبي طالب إنّما كانت بمكّة، في عام الحزن، وهي حسب البخاريّ (أي وفاة أبي طالب) سببٌ متقدّمٌ للآية المتأخّرة، أمّا كونها نزلت في استغفار الرّسول (ص) لأُمّهِ آمنةَ بنتِ وهْب، فالتساؤل : كيف تبيّن للرسول (ص) أنّ أُمّهُ من أَصحاب الجحيم، وهي لم تُدرِك الدَّعوةَ؟ والله تعالى يقول: (وما كنّا معذّبين حتى نبعَثَ رَسُولاً) الإسْرَاء/15. أمّا حلّ الإشكال، عن طريق افتراض تعدُّدِ النزول، كما ذهب إلى ذلك السُّيوطي، فيؤدّي إلى أَن الرسول (ص)، والمؤمنين، لم يمتثِلُوا للآية في نزولها الأوّل بمكّة ،حتى تكرّر النزولُ وتكرّرَ النَّهْيُ فيها بالمدينة، وما كان ليقَعَ منهم ذلك إطلاقاً ولا يتصوّرُ حدوثُهُ.

خاتمة:

مناهجُ فهْم الكتاب وتأْويل نصوصه، إذا لم يتمّ تحديدها بما هو متاح في العصر الحاضر، من وسائل وأَدَوات معاصرة لمقاربة الخطاب، فذاك يعني أننا نعيد إنتاج الفهْم السابق.

النصُّ القرآني يتحدّث إلى قارئه والمخاطَب به، في كلّ حقبة من التاريخ، بصيغة آنية معاصرة، لهذا القارئ والمتفهِّم، وعلى هذا، فكلّ مفاهيمه ومعانيه ذات قيمة تَداوُلية آنية، بينه وبين المخاطَب به، لا بينه وبين المنزّل عليهم أوّلَ مرّة.

إنّ القارئ والمتفهِّم للكتاب، في هذا العصر، وبسبب كَوْنه مخاطَباً بالقرآن أَصالةً، لا نيابةً عن السابقين، فله الحقّ، إذَنْ، في استخدام ما يراه ملائماً من وسائل وأَدَوات الفهْم والتأْويل، وكذلك تَرْكُ ما يراه غير ملائم، من المقاربات والفروض السابقة.

إنّ الكتاب مكتمِل الأجزاء، وهذه الأجزاء ذات ارتباط منطقي ومعنوي فيما بينها داخلَه، ولها علاقة بالسّياقات الحضارية والاجتماعية خارجَه كذلك، في كلّ حين من الزمان، سياقاتِ الكائن المعاصر، لا الذي كان في الماضي.

من هنا يمكن عدُّ مقاربات السّابقين وفرضيّاتهم المنهجية لفهْم النصّ وتأْويله، ليست فقط غيرَ ذات جدوى، ولكنها مضلِّلة عن هذا الفهْم، كمقدّمات المكّي والمدني، وأَسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمؤوّل، وهذا ما سعت هذه الدِّراسة إلى التّنبيه إليه حول المكّي والمدني، وأسباب النزول على وجه الخصوص.